الموصل الى التصور الواحد المتعلق بجميع الاجزاء اجمالا وليس في ذلك تقدم الشي على نفسه ولا اشكال المتبادر من
مثل العبارة هو انا اذا تصورنا لكل واحد من الاجزاء حتى اجتمعت في ذهننا تصوراتها معا مرتبة يحصل لنا ح
تصور اخر مغاير لذلك المجموع المرتب متعلق بجميع الاجزاء هو تصور الماهية والوجدان يكذبه فلذلك قال والحق ان الاجزاء
اذا استحضرت في الذهن مرتبة مقيدا بعضها ببعض حتى حصلت صورها فيه مجتمعة فهي اي تلك الاجزاء المستحضرة
المرتبة الماهية يعني ان تلك الصور المجتمعة تصور الماهية بالكنه بل عينها كما ستعرفه لان ثم مجموعا من التصورات يوجب
ذلك المجموع حصول شي آخر في الذهن هو الماهية اي تصورها وتوضيحه ان صورة كل جزء مرآة يشاهد بها ذلك
الجزء قصدا فاذا اجتمعت صورتان وتقيدت احديهما بالاخرى صارتا معا مرآة واحدة يشاهد بها مجموع الجزئين
قصدا ويشاهد بها كل واحد منهما ضمنا وهذا هو تصور الماهية بالكنه الحاصل بالاكتساب من تصوري الجزئين ومتحد
معهما بالذات ومغاير لهما بالاعتبار على قياس حال الماهية بالنسبة الى جميع اجزائها فالمعرف للماهية مجموع امور
كل واحد منها متقدم على الماهية وله مدخل في تعريفها واما المجموع المركب منها الحاصل في الذهن فهو تصور الماهية
المطلوب بالاكتساب الذي هو جمع تلك الامور وترتيبها وما احسن ما قيل حدت تصورات بجموع المجموع
تصورات محدود هذا المجموع وتعريفه للماهية في الذهن كالاجزاء الخارجية وتقويمها للماهية في الخارج فانها متقوم
بجميع الاجزاء بمعنى انه ما من جزء من الاجزاء الخارجية الا وله مدخل في التقويم والكل اي جميع الاجزاء مجتمعا هو الماهية
بعينها لا انها تترتب عليه اي على جميع الاجزاء فكما ان جميع الاجزاء الخارجية المجتمعة عين الماهية واجتماعها فيه ليس
جزءا منها بل خارج عنها لازم لها كذلك جميع الاجزاء في الذهن عين الماهية واجتماعها فيه امر خارج عنها لازم لها وكما
ان كل واحد من الاجزاء الخارجية مقوم للماهية متقدم عليها في الخارج كذلك كل واحد من الاجزاء الذهنية مقوم
لها متقدم عليها في الذهن ولما كان جواب القاضي محتملا لهذا المعنى ايضا لم يرد عليه جزما بل اشار بقوله والحق
الى اشعاره بما ليس حقا وسراه اي الامام الرازي يظهر من المغلطة الثانية في نفي التركيب الخارجي عن بعض الاشياء
بتغيير ما فيقول في نفي التركيب عن الوجود مثلا ان كانت اجزاؤه وجودات يساوي الجزء الكل في تمام الماهية
وان كانت غير وجودات فان لم يحصل عند اجتماعها امر زائد كان الوجود محض ما ليس بوجود وان حصل
فذلك الزائد هو الوجود وتلك الامور معروضاته لا اجزاؤه وانت خبير بان هذا الوجه لو دل على انتفاء التركيب
عن الوجود مطلقا سواء كان تركيبا خارجيا او ذهنيا فالاولى ان لا يقيد التركيب بالخارجي الا انه قيده به
اشعارا بان هذه المغلطة سفسطة لاستلزامها انتفاء التركيب الخارجي مطلقا مع شهادة البداهة بتركيب
بعض الاشياء في الخارج هذا اي هذا كما ذكرناه او نختار انه اي تعريف الماهية ببعض الاجزاء وقد يكون ذلك
البعض غنيا عن التعريف بان يكون تصوره ضروريا او يكون معرفا بغيره ان كان تصوره نظريا وعلى التقديرين
لا يلزم من تعريفه للماهية تعريفه لنفسه فما ذكر من ان معرف الماهية يجب ان يعرف جميع اجزائها باطل
قطعا لا يقال لا بد ان يعرف شيئا من اجزائها وذلك اما نفسه او غيره فيلزم احد المحذورين كما مر لانا نقول معرف
الماهية يجب ان يحصل معرفتها بوجه ما يميزها عما عداها وليس يلزم من ذلك تحصيله معرفة شي من اجزائها الا يرى
ان الجزء الصوري علة لحصول الماهية في الخارج وليس علة لحصول شي من اجزائها فيه ومن التزم ما ذكره

المختار تعريفه بغيره الذي هو خارج عنه فان قلت اذا كان ذلك البعض المعرف للماهية معرفا بغيره كما
ذكره ثم عاد الاشكال بحذافيره الى تعريفه به قلت ويعود الجواب اليه ايضا بان نختار او نختار انه تعريف الماهية
بالخارج عنها ووجب في تعريفه اياها الاختصاص فان الخارج اذا كان لازما لها مختصا بها وكان مع ذلك بحيث
ينتقل الذهن من تصوره الى تصورها صلح ان يكون معرفا لها بلا لزوم محذور الا العلم به فانه ليس شرطا
في ذلك الانتقال المترتب على الاختصاص والعلاقة وهو المنشا لما ذكرتموه من المحال وان سلم وجوب
العلم بالاختصاص في تعريف الخارج فالعلم بالاختصاص يتوقف على تصور الماهية بوجه ما لا على تصورها
الحاصل بتعريف الخارج اياها فلا دور ويتوقف على تصور ما عداها باعتبار امر شامل له اي مجملا لا على تصور ما
عداها مفصلا وانه اي تصور ما عداها باعتبار امر شامل ممكن كاختصاص اي كعلمنا باختصاص الجسم
بحيز معين دون ما عداه من الاحياز التي لا تنحصر ولا نحيط بها علما الا اجمالا باعتبار امر شامل لها فان قيل الامور
الداخلة اي الامور التي كل واحد منها داخل في الماهية وانما فسرناها بذلك ليتناول الجزء التام والناقص معا لان الشبهة
عامة فيهما كما ان جوابها المذكور يتناولهما ايضا والخارجة ان كانت حاصلة ضرورية ومستلزمة للعلم
بالماهية فالماهية معلومة معها فلا تعرف الماهية بها لامتناع تحصيل الحاصل والا امتنع التعريف بها اذا لم
يكن حاصلة اصلا فلا يتصور التعريف بها قطعا واما اذا لم يكن حصولها ضروريا بل كسبيا فلاحتياجها
ح الى معرف آخر وننقل الكلام اليه فاما ان يتسلسل وهو محال او ينتهي الى ما حصوله ضروري واما اذا لم تكن
مستلزمة للعلم بالماهية فامتناع التعريف بها ظاهر قلنا في الجواب عن هذه الشبهة المستلزم للعلم بالماهية
حضورها معا مرتبة وانه اي ذلك الحضور مع الاجتماع والترتيب بالكسب وتفصيله ان الامور الداخلة
او الخارجة حاصلة اما ضرورة واما اكتسابا منتهيا الى الضرورة لكنها متفرقة مخلوطة بامور اخر فاذا جمع الاجزاء
باسرها ورتبت حصل مجموع هو تصور الماهية بكنهها وهذا المجموع انما حصل بالكسب الذي هو جمع تلك
الاجزاء وترتيبها وكذا اذا جمع بعض متعدد من اجزائها ورتب بعضه مع بعض فانه يحصل مجموع هو تصور الماهية
بوجه الكل مما كان قبل ذلك وقس على هذا الامور الخارجة المتعددة فان قلت هذا الجواب لا يتاتى في
التعريف بالمعاني البسيطة قلت من جوز ذلك فله ان يقول ان المعاني البسيطة الحاصلة قد لا تكون ملحوظة
قصدا فاذا استحضرت ولوحظت قصدا افادت العلم بالماهية وان كان ذلك نادرا جدا المذهب الثالث
في هذه المسئلة ان ما اعتقاده لازم للمكلف مما يتوقف عليه اثبات التكليف والعلم به نحو اثبات الصانع
وصفاته والنبوات ضروري قيل هذا هو مذهب الجاحظ ومن تابعه ويبطله ان معرفة الله تعالى واجبة اجماعا
اما شرعا كما ذهب اليه الاشاعرة او عقلا كما ذهبت اليه المعتزلة فلو كانت ضرورية لكانت غير مقدور
عليها ولا شي من غير المقدور كذلك اي بواجب فلو كانت المعرفة ضرورية لم تكن واجبة هذا خلف احتج
لهذا المذهب بانه اي بان ذلك اللازم المذكور لو لم يكن حاصلا بالضرورة بل كان نظريا يتوقف حصوله
على النظر كان العبد مكلفا بتحصيله بنظر ليثبت به الشرايع والاحكام التكليفية وانه اي التكليف بتحصيله
تكليف الغافل لان من لا يعلم من الامور المذكورة من نحو اثبات الصانع وصفاته والنبوات لا يعلم التكليف

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)